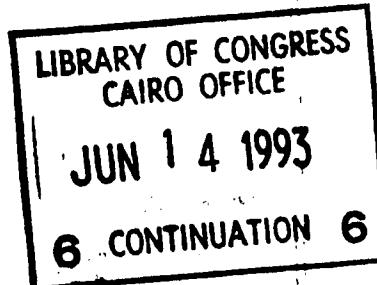


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مُجْرِيَةً مُلْكِ الْعَرَبِيَّةِ  
رَئِسَةً الْمُجْرِيَّةِ

## الْجَارِيَّةُ السَّمْكَيَّةُ

الثَّانِي بِعِزْمَةٍ

السَّيِّدَ الْمَاهُوسَةَ وَالْمَلَائِكَةَ - العَدَدُ ٣٠ - ف. ٤٠ - ذِي الْخِيرَةِ ١٤٢٤ هـ  
٢٠٢٢ (٢٠٢٢) - سَنَةٌ سَمْكَيَّةٌ - ٢٠٢٢ - شَهْرٌ سَمْكَيَّةٌ - ٢٠٢٢

## محتويات العدد :

## قانون

رقم المصفحة

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء والعيادة وأخصائي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراة بالمستشفيات الجامعية، المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ... . . . . . ١٢٥٥

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن الموافقة على اتفاق النقل الجوي  
بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية  
والموقـع في القاهرة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٢ .. .. .. .. ..

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ ب شأن الموافقة على التعديل السادس  
لاتفاقية منحة مشروع الصرف الصناعي للقاهرة الكبرى  
(مرحلة ثانية) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات  
المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٢ ... ١٢٧٤

قرار رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣ بالترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس  
بهدوء إعادة بناء كنيسة الطائفة بمدينة دلا - محافظة المنوفية ١٢٨٦

قرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٣ بتعديل الأئمة التنفيذية لممهد بحوث أمراض العيون ١٢٨٧

قرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٣ بتعيينات مجلس الدولة .. .

قرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٣ بتعيينات هيئة قضايا الدولة .. ١٢٩٥

## قانون رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣

في شأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية، المعاملة المقررة لشاغلي الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وظائف استشارى واستشارى مساعد وزميل ، يعين فيها الأطباء والصيادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وأخصائيو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في تخصص يؤهله لشغل الوظيفة ، أو من الحاصلين من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج ، على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

وتعادل الوظائف المشار إليها بوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات طبقاً للجدول المرفق . ويجوز بقرار جمهورى ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الجامعى المختص ، إنشاء هذه الوظائف بالوحدات ذات الطبيعة الخاصة والميائة وطبقاً لمقتضيات العمل في الجامعات .

### ( المادة الثانية )

يكون شغل الوظائف المنصوص عليها في المادة السابقة وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها بالنسبة لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، طبقاً لقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، ولائحته التنفيذية .

(النادرة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ فشره.

يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كلّاً من قواياها

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ  
( الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٩٣ م )

حسني مبارك

جلول

تعادل وظائف الحاصلين على الدكتوراه بالمستشفيات التابعة للجامعات  
بوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

الوظيفة المعادلة بالمستشفيات التابعة للجامعات	الوظيفة بكلّاً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
استشاري	١ - أستاذ
استشاري مساعد	٢ - أستاذ مساعد
زميل	٣ - مدرس

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩٢

بشأن الموافقة بحل اتفاق النقل الجوي بين حكومتي  
جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية  
والموقع في القاهرة بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرد :

(مادة وحيدة)

وافق على اتفاق النقل الجوي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٤١٢ هـ (٨ يونيو سنة ١٩٩٢ م) .

حسني مبارك

وزير العدل

وزير التعليم (ب)

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسته المعقودة في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٤١٢ هـ  
الموافق ٣٦ يونيو سنة ١٩٩٢ م ، وله تأثيره في جميع الأراضي التي تقع فيها جمهورية مصر

## اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية  
وحكومة الجمهورية العربية السورية  
بشأن النقل الجوي

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة الجمهورية العربية السورية اللتين  
سيشار إليها فيما بعد بعبارة (الطرفين المتعاقددين) .

رغبة منها في تشجيع النقل الجوي وتنظيمه بين جمهورية مصر العربية والجمهورية  
العربية السورية .

ورغبة منها في تطبيق مبادئ وأحكام معاهدة الطيران المدني الدولي المعدة للتوقيع  
في شيكاغو بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٤

قد انفقتا على ما يلى :

## ( المادة الأولى )

## التعريف

ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر يكون للعبارات الآتية المعانى الموضحة أمامها  
فيما يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق وملحقه :

(أ) المعاهدة : تعنى معاهدة الطيران المدني الدولي المعدة للتوقيع في اليوم السابع من شهر  
ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتشمل أى ملحق ضم إليها وفقاً ل المادة ٩٠ منها وأى تعديل يدخل  
عليها أو على ملاحقها وفقاً لـ المادة ٩٠ و ٩٤ منها يصبح سارى المفعول بالنسبة للدولتين.

## (ب) سلطات الطيران :

بالنسبة بـ جمهورية مصر العربية ، تعنى وزير السياحة والطيران المدني أو الهيئة  
المصرية العامة للطيران المدني ويمثلها رئيس مجلس إدارتها أو من ينوب عنه أو أى هيئة  
أخرى يழهد إليها بوظائفها الحالية أو بوظائف مماثلة .

وبالنسبة للجمهورية العربية السورية تعني وزير النقل أو المديرية العامة للطيران المدني المرتبطة بوزير النقل أو أي شخص أو هيئة يخول ممارسة الصلاحية المناطق بها.

(ج) المؤسسة المعينة :

يقصد بها مؤسسة النقل الجوي أو شركات الطيران التي يعينها أحد الطرفين المتعاقدان بإخطار كتابي إلى سلطات الطيران الطرف المتعاقد الآخر لتسير الخطوط الجوية المبينة في ذلك الإخطار وفقاً للادة الرابعة من هذا الاتفاق.

(د) (خطوط جوية) و (خطوط جوية دولية) و (مؤسسة نقل جوى) و (المبوط لأغراض غير تجارية) يقصد بها المعانى المحددة لكل منها في المادة ٩٦ من المعاهدة.

(هـ) إقليم :

يقصد بكلمة (إقليم) بالنسبة لأى من الطرفين المتعاقدين المساحات الأرضية والمياه الإقليمية الملاصقة لها والتي تخضع لسيادته وفقاً للادة (٢) من المعاهدة.

(و) الحمولة :

بالنسبة للطائرة تعنى الحمولة التي تعرضها الطائرة بأجر و التي تقدمها على طريق محدد أو على جزء من هذا الطريق.

(ز) مقدار الحمولة بالنسبة لخط جوى منفق عليه :

تعنى كمية الحمولة للطائرة المستعملة على هذا الخط الجوى مضروبة في عدد رحلات هذه الطائرة في مدة محددة على الطريق المحدد أو جزء منه.

(ح) خط جوى نقل بضائع بحث :

يقصد به خط جوى دولى لنقل البضائع والبريد إليها أو كلها والذى لا ينقل عليه ركاب عما يقابل فيما عدا تابعو المؤسسات المعنية.

(ط) (معدات الطائرة) و (مؤون الطائرة) و (قطع الغيار) :

تكون لهذه العبارات المعانى المحددة لما في الملحق التاسع من المعاهدة .. هذه

(ج) الملحقة :

يقصد به الملحقة المرفق بهذا الاتفاق أو أي تعديل يدخل عليه وفق أحكام المادة الرابعة عشرة (الفقرة الثانية) من هذا الاتفاق .

(المادة الثانية)

منع التحوط

يمنع كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المبينة في هذا الاتفاق لتسهيل المؤسسات المعنية من إنشاء وتشغيل الخطوط الجوية على الطرق المحددة في ملحق هذا الاتفاق والتي تسمى فيما بعد الخطوط المتفق عليها والطرق المحددة على التوالي .

(المادة الثالثة)

حقوق النقل والامتيازات

١ - مع مراعاة أحكام هذا الاتفاق يكون للمؤسسة التي يعينها أي من الطرفين المتعاقدين عند قيامها بتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطريق المحددة الحق في :

(أ) أن تعبّر طائراتها إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون هبوط .

(ب) أن تهبط في ذلك الإقليم لأغراض غير تجارية .

(ج) أن تهبط في ذلك الإقليم في النقاط المعينة لذلك الطريق في ملحق هذا الاتفاق وذلك لفرض أخذها وإزالها شرطة نقل جوى ذوى من وزن ركاب وبضائع وبريد قادمة من أو قاصدة إلى الإقليم المذكور أو أي بلد ثالث طبقاً للخطوط الجوية المتفق عليها والموثقة بلاحق هذا الاتفاق .

٢ - ليس في نص الفقرة "أ" من هذه المادة ما يمكن تفسيره بأنه يسمح للمؤسسة المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقد بمح أخذ ركاب أو بضائع أو بريده من مكان ما في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للنقل مقابل أجر أو مكافأة إلى مكان آخر في الإقليم ذاته .

### (المادة الرابعة)

#### التعيين والتسيير

١ - يمكن لأى من الطرفين المتعاقدين الذى منحت له الحقوق المبينة في الملحق المرفق بهذا الاتفاق البعد في تشغيل أى من الخطوط المتفق عليها كلها أو جزء منها فوراً أو من تاريخ لاحق وفقاً لرغبته وبشرط أن يخند مادياً :

(أ) أن يقوم الطرف المتعاقد الذى منحت له هذه الحقوق بتعيين مؤسسة أو مؤسسات نقل جوى لتشغيل الخطوط المتفق عليها وإخطار الطرف الآخر بذلك كتابة.

(ب) أن يصدر الطرف المتعاقد الذى منع هذه الحقوق ترخيص التشغيل المطلوب لهذه المؤسسة أو المؤسسات على وجه السرعة وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة

٢ - يجوز أن يطلب من المؤسسة المعينة من قبل أى من الطرفين المتعاقدين أن تقدم إلى سلطات الطيران المدنى لدى الطرف المتعاقد الآخر ما يثبت أنه يتوفى فيها الشروط التى تتطلبها هذه السلطات عادة بصورة معقولة لتشغيل الخطوط الجوية الدولية.

### (المادة الخامسة)

#### الوقف والإلغاء ووضع الشروط

١ - لأى من الطرفين المتعاقدين بالحق في عدم الموافقة على تعيين مؤسسة نقل جوى وكذلك الحق في وقف أو إلغاء الحقوق المبينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق بالنسبة لمؤسسة معينة أو فرض ما يراه ضرورياً من شروط يجب على المؤسسة المعينة اتباعها للتمتع بهذه الحقوق وذلك في أية حالة لا يشترط فيها ذلك الطرف بقاء على أسباب جدية بأن جزءاً هاماً من ملكية هذه المؤسسة وإدارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذى حبها أو في يد رعاياه .

٢ - لأى من الطرفين المتعاقدين الحق في وقوفه تجاه ممتنع تعيينه لنقل جوى معينة بالحقوق المبينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق أو فرض ما يراه ضرورياً من شروط

يجب اتباعها للتتمتع بهذه الحقوق وذلك في حالة تقصير المؤسسة في اتباع القوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح الحقوق أو في حالة عدم قيام المؤسسة المعينة بالتشغيل طبقاً للشروط المقررة في هذا الاتفاق بشرط إلا يخزى هذا الإبعار إلا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر مالم يكن الإيقاف الفوري ضرورياً لمنع الاستمرار في مخالفة القوانين واللوائح أو لفرض تأمين سلامة الطيران .

٣ - في حالة اتخاذ إجراء من قبل أحد الطرفين طبقاً لأحكام هذه المادة فلاتتأثر حقوق الطرف المتعاقد الآخر المعينة في هذا الاتفاق .

#### (المادة السادسة)

##### تكافؤ الفرص

١ - يجب أن تناح المؤسسة أو المؤسسات المعينة من جانب كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة في استئجارها لحركة النقل الدولية على الخطوط المنفذ عليها على الطرق المحددة .

٢ - يجب على المؤسسة أو المؤسسات المعينة التابعة لأى من الطرفين المتعاقدين أن تناه تشغيلها للخطوط المتفق عليها أن تأخذ في الاعتبار مصالح المؤسسة المعينة التابعة للطرف المتعاقد الآخر بحيث لا يؤثر تمايزاً ضاراً على الخطوط الجوية التي تقوم بها الأخيرة على نفس الطريق الجوي أو جزء منه .

#### (المادة السابعة)

##### أحكام تنظيم السعة

(أ) يشكل استئجار الخدمات بين أثنيين الطرفين المتعاقدين حداً أساسياً وأولياً بالنسبة إليهما .

(ب) من أجل استئجار هذه الخدمات :

١ - تكون السعة المعروضة موزعة بالتساوی بين المؤسسات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين .

٢ - تكون السعة الإجمالية المعروضة للاستعمال على كل من الطرق متناسبة مع الاحتياجات التي يمكن توقعها بضريقة معقولة .

وتأمين الحاجات نقل غير متوقرة أو مؤقتة على هذه الخطوط على مؤسسات النقل الجوي المعينة أن تقرر فيما بينها الإجراءات المناسبة لتأمين هذه الزيادة المؤقتة في النقل وعليها أن تعلم فورا سلطات الطيران في بلد كل منها ، ولهذه السلطات التشاور إذا وجدت ذلك مفيدا .

(ج) يراعى عند استئجار الخدمات المتفق عليها أن تكون السعة المقدمة من قبل المؤسسة أو المؤسسات المعينة التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين مضافا إليها السعة المقدمة من المؤسسات أو المؤسسات المعينة التابعة للطرف المتعاقد الآخر متناسبة مع حاجة الجمهور للنقل على الطرق المحددة وأن يكون هدفها الرئيسي سعة تتناسب مع الحاجات القائمة والتي يمكن توقعها بطريقة معقولة .

(د) تحدد القواعد التي تراهى لنقل الركاب والبضائع والبريد في حالى الأخذ والإزالء بين نقاط على الطرق المحددة في ملحق هذا الاتفاق تقع في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، ونقطات تقع في دولة ثالثة ، وفقاً للبادئ العامة التي تقضى بأن تكون السعة متناسبة ضمن حدود المعقول مع :

١ - متطلبات النقل بين البلد الذي تنشأ منه الحركة والبلد الذي ينتهي إلية النقل .

٢ - وحاجات النقل في المنطقة التي تعتبرها خدمات المؤسسة أو المؤسسات المعينة مع مراعاة الحوالة الجوية الأخرى التي تقوم بتسييرها مؤسسات النقل الجوي التابعة للدول التي تشملها هذه المنطقة .

٣ - واحتياجات المؤسسات المعينة في عملياتها العابرة .

(هـ) قبل البدء باستئجار الخدمات المتفق عليها يجب أن تكون السعة المقدمة وكل تعديل لاحق يطرأ عليها موضع اتفاق بين المؤسسات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين وتخضع لموافقة سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين .

(المادة الثامنة)

بيان التشغيل والمعلومات الاحصائية

- ١ - على كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم مؤسسته المعينة بأن تتم سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر - دما وفي أقرب وقت ممكن بصورة من تعريفة الأجرور وجدال المواعيد وبما يطرأ على كل منها من تعديلات وأية بيانات مناسبة تتعلق بتشغيل الخطوط المتفق عليها بما في ذلك معلومات عن الحمولة المقدمة على كل من الطرق المعينة وبأية بيانات أخرى تتطلبها سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر لتأكد من صحة تطبيق أحكام هذا الاتفاق .
- ٢ - على كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم مؤسسته المعينة بأن تتم سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر بإحصاءات حركة النقل على الخطوط المتفق عليها مبينا فيها أصل هذا النقل ومقصده النهائي .

(المادة التاسعة)

تحديد أجور النقل

- ١ - تحدد أجور النقل على أي من الخطوط المتفق عليها على أساس معقول مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بما في ذلك اقتصاديات التشغيل والربح المعقول وميزات كل خط ومع مراعاة الأجور المعمول بها لدى المؤسسات الأخرى التي تعمل على أي جزء من الطرق المحددة . وتتم هذه الأجور وفقا للأحكام الواردة في هذه المادة .

- ٢ - يجب أن يتفق إذا أمكن على الأجور المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة بالنسبة لكل من الطرق المحددة بين المؤسسات المعينة المختصة وبعد مشاوراة المؤسسات الأخرى المشتبهة على كل الطريق أو على جزء منه . ويتم هذا الاتفاق كلما أمكن ذلك وفقا للقرارات الخاصة بتنظيم الأجور التي يصدرها اتحاد مؤسسات العجلة الجوية للمملكة .

٣- تخضع الأجر المحدد على الوجه السابق لموافقة سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح نافذة المفعول بعد ثلاثة أيام من تسلم سلطات الطيران المذكورة بيان بهذه الأجر ما لم تعلن إحدى هذه السلطات عدم موافقتها عليها كتابياً.

٤- إذا لم يتم الاتفاق بشأن الأجر والتعريفات بين المؤسسات المعينة و/أو بين سلطات الطيران فعلى الطرفين المتعاقدين محاولة الاتفاق على تحديدها وهلها اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ ما اتفقا عليه . فإذا لم يتم الاتفاق بينهما بحسم الخلاف وفقاً لأحكام المادة الخامسة عشرة من هذا الاتفاق، وحتى يسوى هذا الخلاف بالاتفاق أو تطبيقاً لأحكام المادة الخامسة عشرة من هذا الاتفاق، تبقى التعريفات المعمول بها سارية المفعول .

#### (المادة العاشرة)

#### الاعفاءات الجمركية والرسوم

١- تخضع للرسوم الجمركية ورسوم التفتيش والرسوم المشابهة للطائرات، المستعملة على الخطوط المتفق عليها بواسطة المؤسسة أو المؤسسات المعينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين وكذلك ما يكون على متنهما من المعدات العادلة وقطع الغيار ومواد الوقود وزيوت التشحيم وخزين الطائرات (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) لدى نزولها بأقليم الطرف المتعاقد الآخر بشرط أن تظل هذه المعدات والمواد جميعها على متن الطائرة إلى الوقت الذي يعاد فيه تصديرها أو إلى الوقت الذي يتم فيه استعمالها على جزء الرحلة فوق ذلك الإقليم .

٢- تغدو من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش والرسوم المشابهة، قطع الغيار ومواد الوقود وزيوت التشحيم والمعدات العادلة وخزين الطائرة التي تهون بها طائرات المؤسسات المعينة التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والتي تشتمل في الشغيل الخطوط الجوية المترتب عليها، بشرط غير احتقار ما تتضمنه اللوائح الجمركية المطبقة لدى الطرف المتعاقد الآخر .

ويسرى هذا الإعفاء من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش والرسوم المشابهة على قطع الغيار والمعدات التي تحصل عليها من المخازن التابعة لل المؤسسات الأخرى بقصد تركيبها أو شحنها على الطائرات تحت إشراف السلطات الجمركية .

٣ - تغنى من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش والرسوم المشابهة قطع الغيار ومواد الوقود وزيوت التشحيم ومخزين الطائرة المستوردة لحساب المؤسسات المعينة التابعة لأى من الطرفين المتعاقدين والتي يتم تخزينها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر تحت الإشراف الجمركي ولفرض استعمالها في تموين الطائرات التابعة لتلك المؤسسات المعينة بشرط مراعاة اللوائح الجمركية المطبقة في هذا الإقليم .

#### ( المادة العادية عشرة )

#### رسوم الهبوط والتسهيلات اللاحية

لا يجوز أن تكون الرسوم التي يفرضها أو يأذن بفرضها أى من الطرفين المتعاقدين على مؤسسة النقل الجوى المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر مقابل استخدامها للطائرات والتسهيلات الأخرى الواقعه تحت إدارته أهل من تلك التي تدفعها مؤسسة النقل الجوى الوطنية التابعة لذلك الطرف المتعاقد والتي تعمل على الخدمات الجوية الدولية المائله مقابل استخدامها لنفس الطائرات والتسهيلات الأخرى .

#### ( المادة الثانية عشرة )

#### تحويل فائض الإيرادات

١ - يمنع كل طرف متعاقد مؤسسات النقل الجوى المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل لفائض الإيرادات (بعد خصم المصاريف) الذي حققه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، وتم هذه التحويلات بود بدون أى تأخير لامبر له وفقا لسعر التحويل الرسمى المطبق على عمليات التحويل الجارى والتقطيع المعمول بها في كل من البلدين .

٢ - وفي حالة وجود اتفاق دفع ساري المفعول بين الطرفين المتعاقدين ، تكون أحكامه هي الواجبة التطبيق .

( المادة الثالثة عشرة )

أمن الطيران

١ - يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يقدم كل منها الآخر أقصى مساعدة لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والأفعال الأخرى غير المشروعة التي تهدد أمن الطائرات أو المطارات أو تسهيلات الملاحة الجوية ويتمهد الطرفان بالتزام كل منهما بأحكام الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على من الطائرات والموقعة في طوكيو في ١٤ أيلول ( سبتمبر ١٩٦٣ ) والاتفاقية الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاماي في ١٦ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٧٠ . واتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٢ أيلول ( سبتمبر ١٩٧١ ) .

٢ - ويجب أيضاً على الطرفين المتعاقدين مراعاة الأحكام المطبقة في مجال أمن الطيران التي تقررها المنظمة الدولية للطيران المدني ، وفي حالة وقوع حوادث أو تهديدات للاستيلاء غير المشروع على الطائرات أو وقوع أفعال أخرى غير مشروعة ضد الطائرات أو المطارات أو تسهيلات الملاحة الجوية يجب على الطرفين المتعاقدين تسهيل جميع الاتصالات وسرعة إجرائها بهدف إنهاء هذه الحوادث أو التهديد فوراً وسلام .

( المادة الرابعة عشرة )

المشاورات وتعديل الاتفاقي

١ - تحقيقاً للتعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران المدني بالتشاور فيما بينهما بصفة منتظمة بقصد ضمان اتباع وتنفيذ القواعد والشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

٢ - إذا رغب أحد الطرفين المتعاقدين في تعديل أي حكم من أحكام هذا الاتفاق أو ملحقه فإنه في أي وقت أن يطلب الدخول في مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر

للاتفاق على التعديلات المطلوبة ويجبه أن تبدأ هذه المشاورات خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ الطلب . ويتم التعديل على النحو التالي :

(أ) إذا كان التعديل في أحکام الاتفاق فإن الموافقة عليه من جانب كل من الطرفين يجب أن يتم وفقاً للإجراءات الدستورية المعهود بها لدى كل طرف متعاقد ولا يصبح التعديل سارٍ المفعول إلا بعد إتمام هذه الإجراءات وتبادل الطرفين مذكرات باستيفاء هذه الإجراءات .

(ب) أما إذا كان التعديل قاصراً على جدول الطرق فيتم الاتفاق على ذلك بين سلطات الطيران المدني في كل من الطرفين المتعاقدين . ويصبح ساري المفعول بمجرد التوقيع عليه من ممثل الطرفين دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر .

٣ - إذا أبرمت معاهدة متعددة الأطراف بشأن النقل الجوي وكانت سارية المفعول بالنسبة لكل من الطرفين المتعاقدين فيعدل هذا الاتفاق بما يتفق مع أحکام المعاهدة المذكورة .

#### النقطة الخامسة عشرة (النقطة الخامسة عشرة)

##### CISOVIA للتسويات

١ - إذا أشار أي نوع بين الطرفين المتعاقدين على تفسير هذا الاتفاق أو تنظيمه فعليهما محاولة فضه بطريق المفاوضات فيما بينهما .

٢ - إذا تعذر على الطرفين المتعاقدين بالتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات جاز لها الاتفاق على إحالة النزاع إلى هيئة أو شخص للفيصل فيه ، فإذا لم يتفقا على ذلك بعرض النزاع بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين للفصل فيه على هيئة تحكم مشكلة من ثلاثة أو أربعين عضواً متعاقداً خصوصاً واحداً منهم ويتفق العضوان المعينان على اختيار المضاد الثالث . وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يعين بمحكم خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ تسلم أحد الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الآخر مذكرة بالطريق الذي يراه مناسباً يطلب فيها إحالته الخلاف إلى هيئة التحكيم المذكورة ، وعلى أن يتم تعيين العضوان الثالث خلال ستين (٦٠) يوماً أرجئاً .

فإذا تمذر على أى من الطرفين المتعاقدين تعيين العضو الخاص به في خلال الفترة المحددة أو إذا لم يتم تعيين العضو الثالث خلال الفترة المذكورة ، كان لرئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين القيام بتعيين حكم أو محكمين على حسب ما تقتضيه الحالة ، ويجب في مثل هذه الحالة أن يكون الحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة وأن يرأس هيئة التحكيم .

٣ - يجوز لأى من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من الجهة التي رفع إليها التزاع طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة أن تخذل خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم هذا الطلب ما تتطلبه للضرورة الملحقة من إجراءات مؤقتة للحافظة على حقوق الطرفين المتعاقدين .

٤ - إذا لم تتمكن هيئة التحكيم من حل التزاع بالطرق الودية فلها أن تصدر قرارتها بالأغلبية العادلة للأصوات وتحدد هيئة التحكيم قواعد الإجراءات التي تتبع أمامها وكذلك مقرها ما لم يتتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك .

٥ - يلتزم الطرفان المتعاقدان باحترام وتنفيذ أي قرار يصدر وفقاً لأحكام هذه المادة .

٦ - إذا لم يخضع أحد الطرفين المتعاقدين أو أية مؤسسة معينة من أحد الطرفين المتعاقدين لأحكام الفقرة (٥) من هذه المادة فالطرف المتعاقد الآخر أن يحدد أو يوقف أو يلغى الحقوق التي منحها بمقتضى هذا الاتفاق .

٧ - يتحمل الطرفان المتعاقدان جميع مصاريف الفصل في المنازعات بالتساوي، فإذا كان الفصل في التزاع من هيئة تحكيم تحمل كل طرف من الطرفين المتعاقدين مصاريف العضو المعين من قبله ، على أن يتحمل مصاريف هئية التحكيم .

#### ( السادسة عشرة )

##### الملحق

يعتبر الملحق المرفق بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق نفسه وكل المشاردة إلى الاتفاق تعتبر كذلك إشارة إلى هذا الملحق إلا إذا نص صراحة على خلاف ذلك .

## (المادة السابعة عشرة)

## انهاء الاتفاق

لأى من الطرفين المتعاقدين في أى وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق على أن يبلغ هذا الإخطار في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني.

وفي هذه الحالة يتلى العمل بهذا الاتفاق بعد انتصاف اثني عشر شهراً على تاريخ تسلیم الإخطار المشار إليه من قبل الطرف المتعاقد الآخر إلا إذا سحب هذا الإخطار باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انتصاف هذه المهلة.

وإذا لم يقر الطرف المتعاقد الآخر بتسليم الإخطار فيعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاريخ تسلیم المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا الإخطار.

## (المادة الثامنة عشرة)

## التسجيل

يسجل هذا الاتفاق وأية تعديلات تدخل عليه وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق لدى المنظمة الدولية للطيران المدني.

## (المادة التاسعة عشرة)

## تطبيق القوانين والأنظمة

١ - تسرى قوانين ولوائح أى من الطرفين المتعاقدين على ملاحق وتشغيل طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر عند دخولها إقليمه أو بقائهما فيه أو مغادرته أو عبور أجواه.

٢ - قوانين ولوائح أى من الطرفين المتعاقدين المتعلقة بحمل ومقادرة الركاب وأطقم الطائرات والبضائع إلى ومن إقليمه، وبصفة خاصة اللوائح الخاصة بجوازات السفر، واليمارك والنقد المنداول والإجراءات التطبيقية وإجراءات الحجر الصحي. تسرى على ما ينفذ إلى إقليمه أو ما يقادره من ركاب وأطقم طائرات وبضائع بواسطة طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر.

(المادة العشرون)

الاعتراف بصحة الشهادات والأجازات

١ - يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو المعتمدة من الطرف المتعاقد الآخر والتي مازالت سارية المفعول وذلك بقصد استغلال الخطوط الجوية المنصوص عليها. ومع ذلك يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الاعتراف فيما يتعلق بالطيران فوق إقليميه بشهادات الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو المعتمدة لأى من رعاياه من قبل الطرف المتعاقد الآخر.

٢ - لسلطات الطيران المدني المختصة كلًا - الطرفين المتعاقدين أن تفتقر بدون أن تسبب تأخير غير مقبول لطائرات الطرف المتعاقد الآخر عند هبوطها أو طيرانها كما أن لها أن تفحص الشهادات والمستندات الأخرى المنصوص عليها في المعاهدة.

(المادة العادية والعشرون)

تطبيق معاهدة الطيران المدني الدولي

(شيكاغو سنة ١٩٤٤)

في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الاتفاق تطبق أحكام معاهدة الطيران المدني الدولي (شيكاغو سنة ١٩٤٤) طالما أن تلك الأحكام مطبقة على خطوط جوية دولية.

(المادة الثانية والعشرون)

بيان المفعول

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بالطرق الدبلوماسية.

وإنما لما تقدم قام الموقعان أدناه بالتوقيع على هذا الاتفاق وذلك بوجوب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض بعد تبادل وثائق التفويض والتأكد من صحتها .

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغة العربية وسلم لكل طرف نسخة للعمل بها .

وقع هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ .

عن

من

حكومة الجمهورية العربية السورية  
السيد / فؤاد عبد العطيف سلطان  
وزير السياحة والطيران المدني

#### ملحق العرق الجوية ( رقم ١ )

١ - الخطوط الجوية التي يحق للمؤسسات المعينة من قبل الجمهورية العربية السورية بتشغيلها :

نقاط في الجمهورية العربية السورية نقاط في جمهورية مصر العربية نقاط فيها وراء دمشق  
القاهرة نقطتان يتفق عليهما

٢ - الخطوط الجوية التي يحق للمؤسسة أو المؤسسات المعينة من قبل جمهورية مصر العربية بتشغيلها :

نقاط في جمهورية مصر العربية نقاط في الجمهورية العربية السورية نقاط فيها وراء دمشق  
القاهرة نقطتان يتفق عليهما

٣ - يمكن ممارسة الحرية الخامسة على النقاط التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين وذلك باتفاق تجاري بين المؤسسات المعينة وموافقة سلطات الطيران المدني في البلدين على ذلك .

٤ - مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوى المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين الحق في إلغاء المبوط في أي نقطة فيها حدا النقاط التي تقع في إقليمي البلدين .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ بشأن الموافقة على اتفاق النقل الجوي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠ ،

وحتى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤ ،

وحتى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٧ ،

فقرر :

(مادة وحيضة)

نشر في الجريدة الرسمية اتفاق النقل الجوي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢٥ ،

صدر بتاريخ ١٩٩٣/٥/٨

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على التعديل السادس لاتفاقية منحة مشروع الصرف  
الصحي للقاهرة الكبرى (مرحلة ثانية) بين حكومتي جمهورية مصر  
العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

**قرر :**  
**(مادة وحيدة)**

ووفق مل التعديل السادس لاتفاقية منحة مشروع الصرف الصحي القاهرة الكبرى  
(مرحلة ثانية) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٤١٣هـ  
(الموافق ٥ يناير سنة ١٩٩٣م)

**بصمة رئيس**

١٢٧٤

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمحاسنه المعقودة في ١٤ شوال سنة ١٤١٣هـ  
الموافق ٦ أبريل سنة ١٩٩٣م.

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ١٧٣

التعديل السادس

لاتفاقية منحة صرف صحي القاهرة

(مرحلة ثانية)

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤

التعديل السادس بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤ لاتفاقية المنحة الموقعة بتاريخ ٣٢ سبتمبر ١٩٨٤  
بين جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال  
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لمشروع الصرف الصحي بالقاهرة  
(مرحلة ثانية).

بند ١ - تعديل اتفاقية المنحة المعدلة بتاريخ ١٣ مارس ١٩٨٥، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٦،  
١٤ يونيو ١٩٨٩، ٢١ أغسطس ١٩٩٠، ٢٤ سبتمبر ١٩٩١ تعديلا آخر كايل :

(أ) يعدل بند ٣ - ١ "بمليون ستمائة تسعة وسبعين مليونا وستمائة وثمانية وخمسون ألفا وثمانمائة واثنا عشر (٦٧٩,٦٩٨١٢) دولار أمريكي" وإحلال  
"سبعمائة تسعة وعشرون مليونا وستمائة وثمانية وخمسون ألفا وثمانمائة واثنا عشر (٧٢٩,٦٥٨٨١٢) دولار أمريكي" محلها.

(ب) يعدل بند ٣ - ٢ (ب) "بمليون ستمائة تسعة وسبعين مليونا وستمائة وثمانية وخمسون ألفا وثمانمائة واثنا عشر (٦٧٩,٦٩٨١٢) دولار أمريكي" بالإضافة إلى مائة وسبعة ملايين  
وخمسين ألفا وثمانمائة واثنا عشر (٦٧٩,٦٩٨١٢) المعادل لمبلغ ثلاثة وتلاتون مليونا (٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار  
أمريكي التي أتيحت من الحساب الخاص ويحل محلها الجملة التالية: "بالإضافة  
إلى ذلك فإن الجنيه المصري المعادل لمبلغ سبعة وخمسون مليون دولار  
أمريكي (٧٢٩,٦٥٨٨١٢) الذي تصرف يتم إعادته من الحساب الخاص".

(ج) تعديل المادة الخامسة بمدحلا آخر بمحذفي البند ١٠-٥ ، ١١-٥ ويحل محلها البندان الجديدين على النحو التالي :

بند ٥ - ١٠ :

المدفوعات التي يتم سدادها بمعرفة الجهاز التنفيذي لمشروعات الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والهيئة العامة للصرف الصحي لضرائب والتغريفات والرسوم الجمركية والجبايات الأخرى .

(١) تغنى هذه الاتفاقية من أية رسوم جمركية وضرائب وتقديرات التأمينات الاجتماعية والجبايات الأخرى التي تفرض طبقاً للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية خصوصاً :

١ - أي مقاول يتم تمويله بوجوب المنحة .

٢ - أي عاملين يتبعون مثل هذا المقاول .

٣ - أي ممتلكات شخصية ( بما في ذلك السيارات الشخصية ) لأى من هؤلاء العاملين .

٤ - أي معدات أو مواد أو ممتلكات أخرى تقدم أو تستعمل بوجوب المنحة .

٥ - أي عمل أو خدمات تقدم بوجوب المنحة .

٦ - أي تعامل ( بما في ذلك توريد أي سلعة ) يتم تمويلها بوجوب المنحة سوف يعني من الضرائب المقررة والتغريفات والرسوم الجمركية والجبايات الأخرى ( وتشمل أصحاب التأمينات الاجتماعية ) إلتزامه للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية .

(ب) إذا فرضت أية ضرائب - تغريفات - رسوم جمركية أو أية جبايات أخرى ( متضمنة تقديرات التأمينات الاجتماعية ) وتعارض مع الفقرة ١ بالبند ( ١٠-٥ ) فإن الجهاز التنفيذي لمشروعات الصرف الصحي للقاهرة

الكبرى والميئنة العامة للصرف الصحي مالم يذكر ذلك صراحة في الخطابات التنفيذية للشرع سيعود بسداد نفس المبالغ وذلك من موارد أخرى غير تلك التي توفرها المنحة .

(ج) تنفيذاً للبند (١٠-٥) فلان :

١ - كل إشارة إلى "مقاول" تشمل أي فرد (ليس مواطناً أو مقيماً إقامة دائمة في جمهورية مصر العربية) أو هيئة (لم تنشأ أو تؤسس وفقاً لقوانين جمهورية مصر العربية) تقوم بتادية أعمال أو خدمات أو توفير سلع بموجب أي اتفاق يتم تمويله من المنحة (يشمل ذلك العقود، الاتفاقيات المنح، الاتفاقيات التعاونية، العقود الفرعية والاتفاقيات الفرعية المبرمة في ظل المنح والاتفاقيات التعاونية) .

٢ - كل إشارة إلى "العاملين" تشمل جميع الأفراد (سواء كانوا مقاولين أو موظفين لدى المقاولين) الذين يقومون بعمل أو يؤدون خدمات أو يوردون سلعاً بموجب أي اتفاق أشير إليه في الفقرة السابقة بحيث لا يكون هؤلاء الأفراد مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة في جمهورية مصر العربية وكذلك جميع أعضاء أسر هؤلاء الأفراد .

**بند ٥ - ١١ : المستندات المطلوبة لاستيراد السلع والممتلكات الشخصية غير الخاضعة للرسوم الجمركية :**

يوافق المنوح على أن يقوم الجهاز التنفيذي لمشروعات الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والميئنة العامة للصرف الصحي بالقاهرة الكبرى بتقديم خطابات ضمان وأى مستندات أخرى مطلوبة لعملية الإبارك لاستيراد المعنى من الرسوم الجمركية وذلك فيما يتعلق بما يلى :

- ١ - المعدات وتشمل (المركيبات)، الموارد والإمدادات (المشار إليها باسم "السلع") المولدة من هذه المنحة .
- ٢ - العينات المستوردة لاستخدامات المتعلقة بالعمل أو الخدمات المؤداة في ظل هذه المنحة .

٣ - الممتلكات الشخصية المشار إليها في الفقرة ٣ من البند (٥ - ١٠) :

أ. سيقوم الجهاز التنفيذي لشروعات الصرف الصحي للقاهرة الكبرى والهيئة العامة للصرف الصحي للقاهرة الكبرى بمقتضى خطابات الضمان المذكورة بسداد جميع الفرائض والرسوم الجمركية والفرائض الأخرى المفروضة على ملك السلم والممتلكات الشخصية الفير معفاة من الرسوم الجمركية أو المعاد تصديرها. على أن يكون السداد من أرصدة غير أرصدة هذه المنحة.

(د) يحذف بالكامل الخطة المالية التوضيحية الموضحة بالجزء الرابع من الملحق (د) ويحل محلها الجزء الرابع الجديد للخطة المالية التوضيحية المرفقة بالتعديل.

(ه) يحذف بالكامل بند بـ ٥ من ملحق الشروط النمطية بالاتفاقية الأصلية

(ملحق ٢) ويحل محله البند الجديد (ب - ٥) كالتالي :

البند (ب - ٥) التقديرات والسجلات الحسابية - المراجعة - الفحص :

(أ) يزود المنوح الوكالة الأمريكية بالمعلومات والتقارير المتعلقة بالمشروع المولى من هذه الاتفاقية بحسب ما يتطلبه الوكالة.

(ب) يقوم المنوح بالاحتفاظ وبمتابعة الدفاتر المحاسبية والتقارير والمستندات وأية بيانات أخرى تتعلق بالمشروع المولى من هذه الاتفاقية بطريقة مقبولة توافق بخلاف التكاليف التي اقتضتها تنفيذ هذه المنحة وكذلك تلك الخاصة واستخدام السلم والخدمات المتحصل عليها في ظل المنحة وأيضاً تكاليف المشروع المولى من مصادر أخرى وطنية ونطاق طلبات المسؤولين الاحتماليين للبقاء والخدمات المتحصل عليها المطلوبة وأسس ترسية العقود وأوامر التشغيل العام نحو استكمال الأوراق والتقدم بصفة عامة نحو الاتمام من المشروع.

(ذ) دفاتر وسجلات المشروع) - وفقاً لاختيار المنوح وبموافقة الوكالة يكون إمساك دفاتر وسجلات المشروع وفقاً لأحد الأساليب الآتية :

المادة المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

- ٢ - المبادىء المحاسبية المقبولة بوجه عام والصادرة في دولة المنوх .
- ٣ - المبادىء المحاسبية التي تنص عليها الجنة الدولية للمحاسبات الموحدة ( وهي مؤسسة فرعية تتبع الاتحاد الدولي للمحاسبين ) أو .
- ٤ - المبادىء المحاسبية الأخرى كما قد يتفق عليها الأطراف كتابة سوف يحتفظ بسجلات ودفاتر المشروع لفترة ٣ سنوات على الأقل بعد تاريخ آخر صرف تقوم به الوكالة .

( ج ) إذا صرف مباشرة من المنحة إلى المنوх - في أي سنة ميلادية واحدة مبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار أو أكثر فإن المنوх - لم يتفق الأطراف على غير ذلك كتابة - سيتم أداء المراجعات المالية للأموال التي صرفت له من المنحة وفقا للأحكام التالية :

١ - سيقوم المنوх باختيار مراجع مستقل وفقا للمبادئ الأساسية التي تتعلق بالمراجعات المالية التي تم التعاقد عليها بمعرفة الأطراف المتلقية الأجنبية " والصادرة بمعرفة المفتش العام بالوكالة " ( المبادئ الأساسية ) وسيتم أداء المراجعات وفقا لهذه ( المبادئ الأساسية ) .

٢ - في كل سنة مالية للمنوх سيتم القيام بمراجعة للأموال التي قدمت له من خلال المنحة وسوف تحدد المراجعة ما إذا كان استسلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من المنحة يتم تقديمها وفقا للمبادئ الأساسية المقبولة بوجه عام والمتافق عليها في بند ( ب ) بعاليه ، وما إذا كان المنوх قد امتنل لأحكام الاتفاقية وسيتم استكمال كل مراجعة في مدة لا تزيد عن سنة واحدة بعد إغلاق السنة المالية للمنوх .

( د ) يقدم المنوх إلى الوكالة تقرير المراجعة خلال ٣٠ يوم بعد استكمال كل مراجعة التزم بادائتها المنوх وفقا لهذا البند سيقوم مفتش عام الوكالة بمراجعة كل تقرير لتحديد ما إذا كان يتمشى مع متطلبات المراجعة المنصوص عليها بهذه الاتفاقية وطبقا لموافقة الوكالة ، فإن تكاليف المراجعات المؤداة وفقا لأنحكام هذا البند يمكن أن تتحمل حل المنحة وفي حالات استثناء عدم المقدرة

أو عدم الرغبة في القيام بالمراجعة وفقاً لاحكام هذا البند ، فإن الوكالة ستقوم بالنظر في المقوبات المناسبة التي تتضمن إرجاء لشكل أو بجزء من المسحوبات وذلك حتى يتم الانتهاء من المراجعة بطريقة مرضية ، أو أن يتم أداء المراجعة بمعرفة الوكالة .

(٤) سيقدم المنوح إلى الوكالة بالشكل والمضمون الذي قبله — خطة يضمن بمقتضها أن الأموال التي أتيحت من المنحة للتلقين الفرعين — الذين يتلقون في أي سنة ميلادية واحدة مبلغ مبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار أو أكثر — ويتم مراجعة هذه الخطة وفقاً لما تنص عليه هذه الاتفاقية وحتى يقوم المنوح بالوفاء بمسؤوليات المراجعة فإنه ينبغي لهذه الخطة أن تصف أساليب البحث التي يتبعها المنوح استخدامها وذلك فيما يتعلق بأى متلق فرعى يطبق عليه هذا البند ويمكن استيفاء مسؤوليات المراجعة التي تتعلق بالتلقين الفرعين عن طريق الاعتماد على المراجعات المستقلة للتلقين الفرعين ، أو الاعتماد على الإجراءات المناسبة التي تؤدى عن طريق المراجعين الداخليين أو العاملين في المشروع التابعين للمنوح ، أو عن طريق التوسيع في نطاق المراجعة المالية المستقلة التي يقوم بها المنوح لتشمل اختبار حسابات التلقين الفرعين ، أو عن طريق الجمع بين هذه الإجراءات وينبغي أن يحدد في الخطة المذكورة الأموال التي أتيحت للتلقين الفرعين والتي سوف تشملها المراجعات المؤادة وفقاً لاحكام مراجعات أخرى بما ي匪 بمسؤوليات المنوح في المراجعة — الهيئة التي لا تهدف إلى الربح وتعمل في الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن ترتب للراجعات الخاصة بها ، أما بالنسبة لمقاول الذي يهدف إلى الربح وتأسس في الولايات المتحدة الأمريكية وله عقد مباشر مع الوكالة فإنه يتم مراجعته بمعرفة الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة ، وبالنسبة للهيئة التطوعية الخاصة المؤسسة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتحصل على مطالحة مباشرة من الوكالة فإنها تكون مطالبة بأن ترتب للراجعات الخاصة بها وبالنسبة لمقاول الدولة المضيفة فإنه ينبغي مراجعته بمعرفة الجهة المنوحة المختصة التي يتعاقدها (المنوح) وسيقوم المنوح بضمان اتخاذ الخطوات

التصحيحية المناسبة وذلك بناء على التوصيات الواردة في تقارير مراجعة المتلقين الفرعيين ويدرس إذا ما كانت المراجعات التي يقوم بها هؤلاء المتلقين الفرعيين تتطلبها لضرورة تعديل السجلات الخاصة بهم كما يطالب المنوх كل متلق فرعى بأن يسمح للراجعين المستقلين بالحصول على كشوف السجلات والكشف على المالية عند الضرورة .

(د) يمكن للوكلة - بناء على اختيارها - القيام بالمراجعة المطلوبة في ظل المنحة بالنيابة عن المنوх وذلك عن طريق استخدام الأموال المتاحة من المنحة أو من مصادر أخرى . متاحه للوكلة لهذا الغرض ويقوم المنوх بإتاحة الفرصة للممثلين المفوضين بالوكالة - في جميع الأوقات المناسبة - لمراجعة المشروع أو التفتيش عليه ، وعلى استخدام البضائع والخدمات المولدة من الوكالة وعن الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى التي تتعلق بالمشروع والمنحة .

#### بند ٢ - التصديق :

يتولى المنوх اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لاستكمال جميع الاجراءات القانونية الازمة للتصديق على هذا التعديل وتخطر الوكالة بهذا التصديق .

#### بند ٣ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين الانجليزية والعربية وفي حالة وجود خروج أو خلاف بين النصين يرجح النص الانجليزى .

#### بند ٤ -

باعتئان ما تم تعديله أو تغييره هنا فإن اتفاقية المنحة تظل مخلوية المفعول ولما كان ذلك القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامها .

#### بند ٥ -

يصبح هذا التعديل سارى المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وأشهاداً على ذلك فلان جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من  
خلال مئتيه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل باسمائهم وتم تسليمه في اليوم والسنة  
المحددين أعلاه .

الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
الاسم : دوبرت هـ. بليترو	الاسم : د/ موريس مكرم الله
السفير الأمريكي	وزير الدولة للتعاون الدولي
الاسم : هنري هـ. باسفورد	الاسم : د/ حسن سليم
مدير الوكالة الأمريكية للتربية الدولية	رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية

الجهات المنفذة

وإشهاداً من الجهات المنفذة بهذا التعديل فإن ممثلها قد وقعوا باسمائهم :

وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة والمرافق العامة  
الاسم : مهندس / محمد حسب الله الكثراوى  
وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة والمرافق العامة  
هيئة الصرف الصحى للقاهرة  
الجهاز التنفيذى لمشروعات الصرف  
الصحى للقاهرة الكبرى  
الاسم : مهندس / سلامة احمد سالم  
الاسم : مهندس / احمد عبد المقصود السيد  
رئيس الهيئة  
رئيس الجهاز

الخططة المالية لمشروع صرف صحي القاهرة

رقم ٢٦٣ - ١٧٣

مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

بملايين الدولارات

الميزانية التقديرية طوال حياة المشروع	الإجمالي	العام المالي ١٩٩٢	العام المالي ١٩٩١-١٩٨٤	
٦٣٣,٠	٦١٠,٥٥٩	٣٥,٤	٥٧٥,١٥٩	الإنشاءات ... ... ... ...
١٠٥,٠	١٠٢,٨	١٧,٠	٨٥,٨	المهندسة ... ... ... ...
٤,٠	٢,٣	٠,٦	١,٧	دراسات ... ... ... ...
-	-	* (٧,٠)	٧,٠	الخدمات عقب الإنشاءات
١٧,٠	١٤,٠	٤,٠	١٠,٠	التدريب ودعم الصيانة و التشغيل ... ... ... ...
٧٥٩,٠	٧٢٩,٦٥٩	٥,٠	٦٧٩,٦٥٩	الإجمالي ... ... ... ...

\* دعم الخدمات التي تعقب الإنشاءات تم تمويلها من بند المهندسة .

## **مساهمة الحكومة المصرية بملاءين الجنيهات (للسنة المالية)**

الميزانية التقديرية طوال حياة المشروع	الإجمالي	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٨٥/٨٤ حتى ١٩٩١/٩٠
الإنشاءات	...	...	...	...
٤٥٢,٢	٣٨٥,٥	١٢٣,٢	١٣٧,٥	١٢٤,٨
المهندسة	...	...	...	...
٥٧,٠	٣٧,٤	٥,٤	١٠,٠	٢٢,٠
الدعم والترميم	...	...	...	...
٦,٠	١,٠	—	١,٠	—
الدعم والدراسات	...	...	...	...
٧,٠	٢,٠	—	١,٠	١,٠
الإجمالي	...	...	...	...
٥٢٢,٢	٤٢٥,٩	١٢٨,٦	١٤٩,٥	١٤٧,٨

٠٠ شمل هذا المبلغ ١٨٧,٤ مليون جنيه مصرى (المعادل لمبلغ ٥٧ مليون دولار أمريكي) الذى أتيحت من الحساب الخاص المملوك للحكومة المصرية .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على التعديل السادس لاتفاقية منحة مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى (مرحلة ثانية) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤،

وعلل موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/٤/٦،

وعلل تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٤/٩،

**قرد:**

(مقدمة وتحية)

يلشر في الجريدة الرسمية التعديل السادس لاتفاقية منحة مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى (مرحلة ثانية) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤،

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/٨/٢٤.

صدر بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢١.

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩١ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالجهاز الديني وتعيين الرؤساء الدينين والمسائل الخاصة بالأديان للسمو حضرة في البلاد ،

وحل الأمر الملكي رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ بالترخيص بإنشاء كنيسة الطائفة الأقباط الأرثوذكس ببندر تلا - مديرية المنوفية ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

### المرسوم

#### ( المسادة الأولى )

يجوز من الطائفة الأرثوذكسيون إنشاء كنيسة الطائفة ببندر تلا بمحافظة المنوفية والمرخص بها بالأمر الملكي رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه وذلك طبقاً للرسم المرفق .

#### ( المسادة الثانية )

يرسلون بهذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ  
( الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٩٣ م ) .

حسني مباروك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٣

بتعديل الأئحة التنفيذية لمعهد بحوث أمراض العيون

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ في شأن إنشاء معهد بحوث أمراض العيون ؟

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ بإصدار الأئحة التنفيذية لمعهد بحوث أمراض العيون ؟

وحل ما عرضه وزير الدولة لشئون البحث العلمي بناء على اقتراح مجلس إدارة معهد بحوث أمراض العيون ؟

فقرر :

( المادة الأولى )

يستبدل بنص المادة الرابعة من الأئحة التنفيذية لمعهد بحوث أمراض العيون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ النص التالي :

« يعين رئيس المعهد ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على هررض وزير الدولة لشئون البحث العلمي ، ويشرط في كل منهما أن يكون من بين شاغل وظائف الأستاذة الباحثين بالمعهد أو الأستاذة باحد أقسام العيون بحدى كليات الطب بالجامعات المصرية ، وأن يكون قد أمضى في وظيفة أستاذ مدة خمس سنوات على الأقل .

ويكون تعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد وينتهيون خلال مدة تعيينهم شاغلين لوظيفة أستاذ باحث بالمعهد أو أستاذ بكلية الطب حسب الأحوال على سبيل التدكير ، فإذا لم تجدد مدهم أو تركوا مناصبهم قبل نهاية المدة عادوا إلى شغل وظيفتهم بالمعهد

أو الكلية التي كانوا يستغلونها من قبل إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلوها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

الساعة الثانية

يُنشر هذا القرار في المريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

Digitized by srujanika@gmail.com

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ

( الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٩٣ م )

لهم إني أنت عبدي فاجعلني ملائكة في سمواتك **حسن مباركة**

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٦

بالغفو عن باق العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم  
بمناسبة حلول ميد الأضحى المبارك لعام ١٤١٣ هجرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحل قانون العقوبات ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ،

وحل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ،

وحل القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم السجون ،

وحل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها  
والاتجار فيها ،

وحل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعاية ،

وحل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ،

وحل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ،

وحل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال  
لاستثمارها ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعنى عن باق العقوبة السالبة للحرية بالنسبة إلى :

أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة لهذا كانت المدة المنفذة حتى آخر  
ديسمبر ١٩٩٣ نصف عشرة سنة ميلادية .

ويوضع المفروج عنه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون العقوبات .

ثانياً - الحكم عليهم بعقوبة سالبة الحرية قبل حلول عيد الأضحى المبارك لعام ١٤١٣ هجرية متى كان الحكم عليه قد نفذ حتى هذا التاريخ نصف مدتها وبشرط الانتقال مدة التنفيذ عن ستة أشهر .

ولا يوضع المفرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مقررة بقوة القانون أو كان محكوماً بها عليه وبشرط الأزيد مدتها على خمس سنوات أو على المدة التي يشملها العفو بمقتضى هذا القرار أياًماً أقل.

(المادة الثانية)

لا تسرى أحكام المادة السابقة بالنسبة للحكومة عليهم في الجرائم الآتية :

أولاً : الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الخاص بالجنایات والجنس المضرة بالحكومة من جهة الداخل وفي المواد ٤٤ مكرراً، ٧٧، ١٧٧ بح ٨٠، ٧٧، ١٧٧، ١٠٢ (أ)، ١٠٢ (ب)، ١٠٢ (ج)، ١٠٢ (د)، ١٠٢ (و)، ١١٣، ١١٢، ١١٣ مكرراً، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٣٤ فقرة (٢) إذا كانت الجريمة مقترنة بجريمة سرقه ، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣٩٣، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٢، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧ مكرراً، ٣١٦، ٣١٦ مكرراً ثانياً ، ٣١٦ مكرراً ثالثاً ، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٣ مكرراً، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٧ من قانون العقوبات ، وكذا الجرائم المنطبقه عليها أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

ثانياً : الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وتعديلاته والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها .

ثالثاً - الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٠، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١ بند (١)، ١٤٣ بند (٢)، ١٤٤، ١٤٥، ١٥١ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، والجرائم المنصوص عليها في المواد ١، ٣، ٥، ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعاية ، وفي المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث .

### ( الماده الثالثة )

يشترط للعفو عن المحكوم عليه أن يكون سلوكه أثناء تنفيذ العقوبة داعياً إلى الثقة بتقويم نفسه وألا يكون في الإفراج عنه خطير على الأمن العام .

### ( الماده الرابعة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ ( الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٣ م ) :

حسني مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين في وظيفة نائب بمجلس الدولة كل من السادة :

محمد أحمد مصطفى عبد الرحمن .

أحمد عبد الرحيم أحمد محمد جودة .

محمد عبد الله حمارة .

محمد النادى محمد درويش .

أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد .

هشام محمد فوزى عبد الفتاح .

عبد الفتاح بيومى حجازى .

محمد ظهرى محمد يوسف .

حمدى إبراهيم عويس رحومة .

سعد مسعود محمد محفوظ .

ويكون ترتيب أقدميتهم بعد السيد / السيد العربي أحمد حسن النائب بمجلس الدولة .

(المادة الثانية)

يعين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة كل من السادة :

صبيحى سعيد فتح الله العجمى .

طارق يوسف محمد عبده .

سعيد محمد عطية بسيوني .  
ممدوح منصور عبد الرسول .  
ناصر سيد حسن معلا .  
دكتور / خالد عبد الفتاح محمد عبد صقر .  
محمد عبد المنعم ياقوت إبراهيم .  
عبد الغنى سيد محمد الزيات .  
دكتور / حافظ نصر مسلمى على .  
دكتور / مجدى المتولى السيد يوسف .  
جابر خليل خليل إبراهيم .  
حسن محمود سيد أحمد .  
جمال رمضان عبد الغنى عبد ربه .  
عید احمد حسانین احمد .  
سعید مصطفی عبد الغنى .  
خالد كامل محمد الزيات .  
محمد فتحى إبراهيم حراز .  
أحمد عبد الله فرجات السماوى .  
أیمن محمد محمد جمعه .  
عبد الله محمد عبد الله كرسوع .  
شحاته محمود شحاته بكر .  
صالح محمد حامد الصالحي .  
صلاح سالم جودة جودة .  
طله محمد إبراهيم سيد أحمد .  
أحمد محمد محمد مطر .  
حافظ سعدى محمد على .  
محمد نجيب مهدى محمد فتحى .  
عبد الفتاح السيد أحمد عبد العال .

صلاح يوسف عبد العليم .  
جمال محمد محمد أحمد .

ويكون ترتيب أقدميتهم بعد السيد / حسام الدين على حسين على تحويلة المندوب  
بمجلس الدولة .

#### (المادة الثالثة)

يعين في وظيفة مندوب مساعد مجلس الدولة كل من السادة :

جمال إبراهيم إبراهيم خضير .  
سعد سعد عبد العال على .  
ناصر فرج عبد المقصود عثمان .  
عمرو بدر الدين عبد الحميد كامل .  
أحمد عبد الوهاب أبو وردة .  
ساعي محمد محمد أبو زيد .  
خالد لطفي مجاهد مصباح .  
محمد عبد الحميد محمد اسماعيل .  
عبد الرحيم إبراهيم محمد .  
جلال الدين حسين حسن سالمان .  
أشرف محمد محمد شهاب .  
محمد سعيد عبد الرحمن معین .

ويكون ترتيب أقدميتهم بعد السيد / حسن محمد حسن هندي المندوب المساعد بمجلس  
الدولة .

#### (المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه  
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ  
(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٣ م) .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هيئة قضایا الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

### قرد : (السادة الأولى)

يعين مندوبا مساعدًا لهيئة قضایا الدولة كل من السادة :

أدهم إبراهيم حامد إبراهيم .

عبد الحميد نجاشى عبد الحميد الزهيري .

حربى عبد السميم أحمد على .

مددوح محمد طه العواد .

محمد محمد صابر عبد الحميد .

خالد أبو سریع حسن رشوان .

حبيبة عبد الحميد محمد تركي .

أشرف عبد المنعم فهمي محمد .

علي عبد المنعم علي اليمني .

محمد حسن زينهم حسن .

شوق بدوى شحاته بدوى .

أيمن الجيوشى عرفه عبد العاطى .

علي السيد محمد على .

صلاح جابر سيد عبد الجلود .

أشرف على عبد الوهاب العيسوى .

أشرف عل محمد عل الجداوى .  
مصطفى محمد بدوى سيد .  
ناجي نبيل اسماعيل محمد .  
فرج ابراهيم قرطام سعد .  
أبو شوق عبد المنعم أبو شوق محمد .  
خالد جودة عبد الصادق حسن .  
خالد محمود السيد عبد القادر .  
طارق زكريا ابراهيم درويش .  
أيمن أحمد محمد أحمد جاد .  
عبد الله حسن مرسى غلاب .  
سعد محمد سعيد عل أبو ذكرى .  
سليمان السيد عبد الغنى السيد .  
كرم جميل عبد العظيم حجازى .  
هشام فاروق محمد أمين .  
عماد الدين على عبد الغنى مجحوب .  
محمد جاد عل بلاس .  
شوق أحمد محمد الشامي .  
عل محمد عل ميدان .  
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح البنهاوى .  
ياسر طاهر محمد أحمد .  
أحمد محمود عبد السلام أحمد .  
ياسر عبد المنعم أحمد بسيونى .  
وائل هز الدين أحمد يوسف .  
حسن اسماعيل يوسف اسماعيل .  
حسن حسين بسيس والى .  
محمود محمد عبد الواحد محمد .

رفعت شحاته عبد الحميد خليفه .

عبد المنعم سيد أحمد عطية شهاب الدين .

خالد حسن محمد كامل يوسف .

حامص السيد محمد عاصم .

أشرف كمال محمد محمد زايد .

هشام أحمد أحمد مصطفى .

عمرو عبد الحافظ حسين عبد الرحيم .

الحسيني كامل عبد الفتاح محمد .

علاه أحمد السيد أحمد .

أحمد صابر أحمد اللاف .

أسامة طه محمد دنيور .

هشام حسن محمد حسن .

عادل عليه عبد المقصود عبد الغنى .

إبراهيم محمد حسين القصاص .

مدحت فراج أحمد إبراهيم .

أحمد محمد حفي الشرقاوي .

محمد محمد عبد الجواد بخاري .

طه طه على الدبور .

عزت عبد الحميد على السعدي .

حامص إبراهيم فتح الله بلال .

مهدوح عبد العظيم أحمد نعيم .

محمد عبد العزيز زكي مخلوف .

علاه محمد عبد الله حفناوى .

إسماعيل محمود حسن إسماعيل .

محمد إبراهيم صادق سيد جاويش .

أيمن عباس على ريحان .

باسر يحيى محمد عبد المنعم رسلان .

عصام حسن عرابي حسن .

مجدى صالح يوسف الجارى .

عوني فخرى بمحبوب منقر يوسف .

عبد المنعم محمود منصور يوسف .

عادل أبو هشيمة محمود .

أحمد محمد على الفتاح .

محمد فوزى محمد جملة أبو زيد .

محمد عبد الرحمن محمد الضويني .

مجدى حسانين سليمان .

هانى فاروق محمود عيم .

أحمد مصطفى صالح سابق .

مصدق إبراهيم عبد القادر .

محمد أشرف فايز السيد .

نبيل كامل محمد الكومى .

محمد عثمان غانم عبد العليم .

أحمد لطفي عبد الرحيم حسين .

طارق السيد السيد البراشى .

أشرف محمد لطفي سبع .

محمود محمد عبد الفتاح جبل .

أحمد محمد حسن سيد .

إسماعيل عبد الدايم جاد .

سامح رمني محمد حسين .

عبد الفتاح جلال أحد .

محمد حسين محمد نصر .

محمد شبل الجمسي .

عبد العزيز إسماعيل أحد .

السيد عوض الله السيد .

سمير جلال أمين العساس .

حسني محمد فهمي بيومي .

أسامة عبد اللاه أحد .

محمدى عباس سيد مرسى .

محمد أحمد محمد حسن .

عصام عبد اللطيف عبد المنعم .

محمدى طه رفا أبوالعينين .

محمد ضيف محمد إبراهيم .

أحمد محمد كامل أحمد باشا .

إبراهيم مصطفى الشيخ فهمي .

سامى عزت محمد متولى .

سنوسي عبد المجيد سنوسي هلال .

محمد مقابل محمد حل .

أشرف الحمدى أحمد الحويرى .

خالد نجاح محمد عبد النبي موسى .

أحمد حسين أحمد عبد المحسن .

وائل سعيد أبو رواش شلبي .

هشام حسين محمد حسين .

هانى عبد الخالق محمد متولى .

أحمد نصر محمد نصر .  
 أسامة محمد راشد عبد العاطي .  
 تامر عبد الله محمد حلى حسن .  
 ياسر سعيد يوسف حل .  
 حاتم جمال محمد الصياد .  
 عمرو رجائي أحمد عيسى .  
 رجب عبد السميع محمود على .  
 حسن صلاح الدين عبد العظيم .  
 خالد محمد محمد حاته .  
 عبد السميع محمد عبد السميع .  
 أحمد سعد الدين محمد عبد الرحيم .  
 سعيد محمد محمد عبد الكريم .  
 محمد إبراهيم محمود أحمد .  
 حسام كامل جمعه أحمد .  
 حلام محمد محمود محمد .  
 محمد أحمد إبراهيم فرج .  
 محمد أمين عبد النبي أحمد .  
 ياسر حسين محمد جاد المولى .  
 حاتم محمد عبد العاطي محمد .  
 محمد محمد عبد اللطيف عبد السميع .  
 محمود مصطفى حسن فتحي .  
 أبجد نظمي محمد مصطفى .  
 عادل عبد الفتاح خليفة الفرنواني .

محمد على محمود عبد العال .  
لبيهاب محمد المقاوى أحد .  
أسامي محمود إسماعيل صقر .  
ياسر قبيصى حامد أبو الذهب .  
خالد كامل محمد حسين .  
 محمود السيد أحد السيد .  
خالد محمد عبد الله السمدونى .  
نصر مصطفى نصر حماد .  
أشرف محمد رشدى سلام .  
سامح جرجس كامل يعقوب .  
منصور عبد الستار فهمى .  
أحمد عبد العزيز تونى .  
رامه سعد محمد طبيخة .  
حسام الدين محمد الطناحي .  
أحمد محمود حسين الجزيري .  
سعيد محمد أحمد سيد .  
حسين عزت أحمد أحد .  
محمد جودة عبد الجيد أحد .  
أحمد محمد فتحى كمال على .  
وحيد سعيد محمد إبراهيم .  
أمين عبد الخالق أحد راشد .  
حسام الدين وحيد شوق .  
أمين هلال أحد محمد سليمان .

محمود محمد شمس الدين الجندى .

حسام مصطفى على خاتم .

ناصر رفعت إبراهيم الحديدى .

جمال محمود عبد العال عبد الباسط .

محمد ناصر مصطفى عبد اللطيف .

عبد الله سيد عبد الحليم الجداوى .

شريف مجدى فوزى سعد .

طارق محمد رجب الشرنوبى .

محمد محمود إبراهيم عليوه .

صالح سيد محمد أبو الحسن .

شريف محمد يونس عبد الله .

محمد الفيصل يوسف أحمد رجب .

وائل محمد عل عمران .

عبد الرحيم محمد الملقب بابى القاسم أحمد .

أكمل الكيلانى الكيلانى سليمان .

هشام مصطفى محمد مندور .

هانى عمروں محمد الشابورى .

محمد محمد عبد الفتى عبد اللطيف .

وسام محمد دسوق العيوطى .

محمد عبد السميع عبد الوهاب .

حاتم أحمد محمد محمدى .

صالح مصطفى على برهنوت .

أحمد كامل إبراهيم قنديل .

مصطفى محمد مصطفى يونس .

خالد رشدى عبد السلام مصطفى .

عمرو محمد يوسف الشامي .

أحمد محمد عبد الصادق محمد .

عماد الدين إبراهيم سلامة .

أيمن عبد اللطيف محمد سلامة .

شريف صلاح الدين محمد زوين .

شريف عبد الرحمن محمد جابر الله .

أحمد محمد المهدى عبد الله .

خالد أحمد محمود كداونى .

شريف محمد إبراهيم قوره .

محمد فتحى محمد على سالم .

احمد سمير جرجز امال .

محمد بحيل محمد زايد .

خالد عبد المنعم محمد حامد .

محمد عبد الففار لمحمد إبراهيم صالح

ياسر سمير السيد بدر .

مُدْ عَبْدُ الْفَنِيِّ مُدْ عَبْدُ الْفَنِيِّ .

مُدْ مُحَمَّدُ صَبَرِيٌّ مُحَمَّدُ الْوَكِيلِ .

يَاسِرُ أَحْمَدُ حَاصِمٍ حَبْدُ الْجَمِيدِ .

( المادَةُ الثَّانِيَةُ )

يُنْشَرُ هَذَا الْقَرْأَرُ فِي الْجَرِيَّدَةِ الرَّسْمِيَّةِ ، وَعَلَى وَزَيرِ الْعَدْلِ تَنْفِيذِهِ ٤

صَلَدَ بِرِئَاسَةِ الْجَمْهُورِيَّةِ فِي ٦ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٧ مَايُو سَنَةِ ١٩٩٣ م ) .

حَسْنَى مُبَارَكٌ